

المحاضر الرسمية

## الجمعية العامة



الدورة السادسة والستون

الجلسة العامة ٩٤

الأربعاء ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، الساعة ١١/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد النصر ..... (قطر)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٥٠. البند ١٣٨ من جدول الأعمال (تابع)

تأبين فخامة مالاك باكاي سانها، رئيس جمهورية غينيا - بيساو  
جدول الأنصبة المقررة لقسمته نفقات الأمم المتحدة (A/66/668)

الرئيس: يحزنني أن أنعي فخامة مالاك باكاي سانها، رئيس جمهورية غينيا - بيساو، الذي وافته المنية في ٩ كانون الثاني/يناير.

وباسم الجمعية العامة، أرجو من ممثل غينيا - بيساو أن ينقل تعازينا الحارة إلى حكومة وشعب غينيا - بيساو، وإلى أسرة فخامة السيد مالاك باكاي سانها، على مصابهم الجلل.

وأود أن أذكر الوفود بأنه بموجب أحكام المادة ١٩ من الميثاق، من الميثاق،  
أدعو الآن الممثلين إلى الوقوف والتزام الصمت لمدة دقيقة حدادا على وفاة فخامة السيد مالاك باكاي سانها.

وقف أعضاء الجمعية العامة مع التزام الصمت مدة دقيقة.

”لا يكون لعضو الأمم المتحدة الذي يتأخر عن تسديد اشتراكاته المالية في الهيئة حق التصويت في الجمعية العامة إذا كان المتأخر عليه مساويا لقيمة الاشتراكات المستحقة عليه في السنتين الكاملتين السابقتين أو زائدا عنها“.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



ومضمونه، تطلعات الدول الأعضاء، على النحو المبين في القرارات التي اعتمدها الجمعية العامة بشأن الماس الملطخ بالدماء في الدورات السابقة، وهو مستوحى مباشرة من نص القرار ١٣٧/٦٥ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

منطوق القرار ١٣٧/٦٥ يتضمن ٢٣ فقرة، ويتضمن النص الحالي ١٠ فقرات إضافية تبين التقدم المحرز خلال الاجتماع العام الذي عقد في كينشاسا. ويشمل هذا تنفيذ الإطار الذي يفرض بالمتطلبات الدنيا لنظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ، مع إضافة أعضاء جدد وعناصر جديدة، بما في ذلك الرصد والتقييم عن طريق استعراض الأقران، والتعاون مع المنظمة العالمية للجمارك، والتكنولوجيا ذات الصلة بالتبعية، وتعزيز الرقابة الداخلية.

اعتمد الاجتماع العام في كينشاسا قراراتين رئيسيين بشأن إصلاح العملية. وتقر الفقرة ٢٤ من مشروع القرار أربعة قرارات إدارية بالإضافة إلى تلك المذكورة في الفقرتين ١٩ و ٢١، بما في ذلك القرار الإداري بشأن مارانج، زمبابوي. وفي الفقرة ٣٠، يؤكد مشروع القرار من جديد على أهمية الطابع الثلاثي لعملية كيمبرلي، وبأسف لغياب المجتمع المدني عن الاجتماع العام المعقود في كينشاسا، ويرحب بقرار الاجتماع العام إعادة تأكيد التزامه بمواصلة العمل البناء مع المجتمع المدني اعترافاً بالدور الذي يؤديه المجتمع المدني في عملية كيمبرلي.

أخيراً، فإن الفقرة ٣١ تشير مع التقدير الكبير إلى الإسهام الهام الذي قدمته جمهورية الكونغو الديمقراطية، بصفتها رئيسة عملية كيمبرلي في عام ٢٠١١، للحد من تجارة الماس المزعج للصراع. وهي ترحب أيضاً باختيار الولايات المتحدة الأمريكية رئيساً وجنوب أفريقيا نائباً للرئيس لعام ٢٠١٢.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علماً بالمعلومات الواردة في الوثيقة A/66/668؟  
تقرر ذلك.

### البند ٣٣ من جدول الأعمال (تابع)

#### دور الماس في تأجيج النزاع

#### مشروع قرار (A/66/L.34)

**الرئيس:** يذكر الأعضاء أن الجمعية عقدت مناقشة بشأن البند ٣٣ من جدول الأعمال في جلستها العامة التسعين، التي عقدت في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر.

أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية ليعرض مشروع القرار A/66/L.34.

**السيد نغاي (جمهورية الكونغو الديمقراطية)** (تكلم بالفرنسية): تشرف السيد ماثيو يامبا، رئيس نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ في عام ٢٠١١، في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ (انظر A/66/PV.90)، بأن يقدم إلى الجمعية العامة تقرير العملية (A/66/593، المرفق). ويشرفني الآن أن آخذ الكلمة باسم وفدي وجميع مقدمي مشروع القرار الـ ٤٤ كي أعرض مشروع القرار، المعنون "دور الماس في تأجيج النزاع: قطع الصلة بين التعامل غير المشروع في الماس الخام والنزاعات المسلحة كمساهمة في منع وقوع النزاعات وتسويتها" (A/66/L.34).

منذ اعتماد أول قرار للجمعية العامة في ١ كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠٠٠ بشأن دور الماس في النزاع المسلح (القرار ٥٦/٥٥)، وإنشاء نظام دولي لإصدار شهادات الماس، لم تفوت الجمعية العامة أبداً فرصة لإعادة تأكيد دعمها الراسخ والمستمر لنظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ. إن مشروع القرار المعروض على الجمعية هو جزء من هذا السياق. وهو ينقل، في كل من هيكله

**الرئيس:** نشرع الآن في النظر في مشروع القرار

A/66/L.34.

قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلاً للتصويت قبل التصويت، أود أن أذكر الوفود بأن مدة بيانات تعليل التصويت تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

**السيدة تشيكافا (زمبابوي)** (تكلمت بالإنكليزية):

تود زمبابوي أيضاً أن تغتنم هذه الفرصة لتعرب عن امتنانها العميق للرئيس الحالي لعملية كيمبرلي، السيد ماثيو يامبا، ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفريقه على التقرير الواضح والثري بالمعلومات (A/66/593، المرفق)، وكذلك على قيادتهم الحكيمة لعملية كيمبرلي خلال العام المنقضي. وهذا واضح في مشروع القرار المتوازن (A/66/L.34) الذي قدموه إلينا للنظر فيه.

وتود زمبابوي أن تعرب عن بالغ تقديرها للقرار التاريخي الذي اتخذته عملية كيمبرلي في اجتماعها العام الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي في كينشاسا لإصدار شهادات منشأ للماس المستخرج من مارانج، وبالتالي تمكين زمبابوي من بيع الماس بحرية في السوق الدولية. لقد جاء القرار متأخراً، حيث أن رفاه شعب زمبابوي يتوقف عليه. وبالإضافة إلى ذلك، فإن القرار سيمكن زمبابوي من تحقيق حلمها في بناء صناعة نشطة لاستخراج الماس. وأود أنؤكد مجدداً موقفنا الثابت بأن زمبابوي، بوصفها عضواً مؤسساً في نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ، ملتزمة التزاماً كاملاً باحترام معايير المنظمة وأهدافها. وينبغي وضع حد لأي ادعاءات بخلاف ذلك.

ونحن نقر تماماً بحرفية الرابطة الأفريقية لمنتجي الماس في تصميمها على ضمان أن يواصل نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ تركيزه على عمله الأساسي. ولقد ضمن التزامه بتنفيذ عمليات نزيهة وشفافة استمرار العملية

لقد قال رئيس عملية كيمبرلي لعام ٢٠١١ في ختام عرض تقريره، في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١:

”خلافًا للتقاليد، وبسبب وجود عدم توافق الآراء، لن أكون قادراً على تقديم مشروع قرار إلى الجمعية العامة. فالمناقشات مستمرة مع جميع الأطراف من أجل التوصل إلى نص يعبر عن آراء الجميع، من أجل صالح أسرة الأمم المتحدة العظيمة“.

ويسرني أن أبلغ الجمعية اليوم بأن التطورات كانت إيجابية. ومشروع القرار المعروض علينا يمثل نتيجة مفاوضات طويلة بدأت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وقد لا يكون نصاً مثالياً، ولكنه نتيجة حل وسط أسفر عن تحقيق توافق في الآراء، على أساس وجهات النظر المختلفة للوفود، حول هدف مشترك: الترويج لمبادرة مشتركة بين الحكومات وصناعة الماس والمجتمع المدني تهدف إلى إخراج الماس الملطخ بالدم من السوق الدولية القانونية. وبعبارة أخرى، فإن الهدف هو الحد من الدور الذي يقوم به الماس الموهج للصراع في الصراعات المسلحة وحماية التجارة المشروعة في الماس وكفالة التنفيذ الفعال للقرارات ذات الصلة بالاتجار بالماس الموهج للصراع.

وأود في هذا المقام أن أشكر وفود الدول التي شاركت في عملية كيمبرلي، والتي قامت بدور نشط في إعداد المسودة الحالية. فبفضل ما أبدته من روح التعاون تمكنا من تضيق هوة الخلافات والتوصل إلى توافق في الآراء. وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام ومكتب شؤون الجمعية العامة على مساعدتهما في هذا الصدد.

وعلى هذا الأساس، أود أن أوصي بأن ينضم جميع الأعضاء إلى مقدمي مشروع القرار وغيرهم من المشاركين في عملية كيمبرلي لضمان اعتماد المشروع بتوافق الآراء.

الوطنية والثنائية والإقليمية. وينبغي عدم السماح للمناورات السياسية بالتسلل إلى عملها والتأثير عليه. وينبغي ألا يسعى أي عضو لتنفيذ جداول أعمال دخيلة عليها. وينبغي عدم السماح بإسقاط عملية كيمبرلي في حالة من الاضطراب بشأن مسائل خارج نطاق ولايتها.

وأخيراً، ولئن كانت زمبابوي تقرر تماماً بدور المجتمع المدني في عملية كيمبرلي، فإنها تود التأكيد على أن هذا الدور يجب ألا تحتطفه بلدان معينة ترغب في استخدامه باعتباره أداة لعرقلة التطورات الإنمائية لأعضاء العملية. ونلاحظ بقلق بالغ استخدام المجتمع المدني من قبل بعض البلدان القوية لدفع جداول أعمالها الخاصة الخفية في سياق عملية كيمبرلي.

ويتمنى وفد بلدي للرئيس المقبل للعملية النجاح والقيادة البناءة، ويأمل الاستمرار في توجيه العملية من خلال المشاورات وفي ظل أقصى قدر من التعاون والشفافية والتزاهة. ويمكن للعملية أن تعول على تعاوننا ما دامت تنفذ المواقف المتفق عليها دون تحامل على أي عضو.

**الرئيس:** ستبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/66/L.34، المعنون "دور الماس في تأجيج النزاع: قطع الصلة بين التعامل غير المشروع في الماس الخام والنزاعات المسلحة كمساهمة في منع وقوع النزاعات وتسويتها".

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

**السيد بوتنارو** (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه، منذ تقديم مشروع القرار A/66/L.34، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة في الوثيقة، انضمت البلدان التالية إلى قائمة مقدميه: أرمينيا، أوكرانيا، أيسلندا، البوسنة والهرسك، الجبل الأسود، جمهورية مولدوفا، سنغافورة، صربيا، نيوزيلندا.

في احترام معايير لإصدار شهادات المنشأ يقبلها جميع المشاركين. ولقد قام مراقبو النظام بزيارات إلى مارانج وتأكدوا بأنفسهم من أن عمليات التعدين الجارية هناك تمتثل امتثالاً تاماً لمتطلبات الحد الأدنى لعملية كيمبرلي. وفي هذا الصدد، تود زمبابوي أن تعرب عن امتنانها للبلدان الأفريقية المنتجة للماس لتضامنها معنا خلال السنوات الثلاث الماضية من الادعاء والعوائق التي فرضها بعض أعضاء عملية كيمبرلي بشأن الماس المستخرج من مارانج. وأسفر تضامنها عن إصدار العملية شهادات منشأ للماس المستخرج من مارانج باعتباره ماساً لا صلة له بالصراع. ونود أن نؤكد مجدداً على موقفنا بأن الماس المستخرج من مارانج ليس "ماساً ملطخاً بالدم" بأي معيار من المعايير، وهي حقيقة اعتمدها مراقبو عملية كيمبرلي.

وعلى الرغم من نتائج اجتماع كينشاسا العام المتعلق بالماس المستخرج من مارانج، نلاحظ بقلق بالغ أنه لا تزال هناك بلدان مشاركة تواصل جهودها لحرمان زمبابوي من الحق في الاستفادة من ماس مارانج. وبالتالي، بعد أسابيع قليلة من اجتماع كينشاسا، جرى فرض جزاءات على عدد من شركات تعدين الماس العاملة في مارانج. ونتساءل كيف يمكن لبلدان تقوم بذلك أن تريد أن يجري الحكم عليها من حيث التزامها بالتقيد بقرارات عملية كيمبرلي. ومن المهم دعم القرارات التي تتخذها العملية واحترامها إذا ما أرادت المنظمة تحقيق أهدافها وغاياتها. وزمبابوي تريد تحقيق التقدم الاقتصادي ويجب ألا تعوقها مسائل خارج إطار العملية. وبدلاً من ذلك، ينبغي أن تعطى لنا الفرصة لاستخدام الموارد الطبيعية التي حباها الله بها لتطوير اقتصادنا ورفع مستوى معيشة مواطنينا. ونعتقد أن أيام المشاحنات تنتمي إلى الماضي ولا مكان لها في عمل عملية كيمبرلي مستقبلاً.

ومن ثم، تشدد زمبابوي على ضرورة تمسك عملية كيمبرلي بنظامها الأساسي وقواعدها وولاياتها. ويجب أن تظل العملية بمعزل عن تأثير جداول الأعمال السياسية

الولايات المتحدة، بصفتها رئيساً، إلى ضمان أن يشمر جميع أصحاب المصلحة في العملية - الحكومات والصناعة والمجتمع المدني - عن سواعد الجد وأن يكرسوا أنفسهم من جديد لتحقيق تقدم في هذه المبادرة.

في الجلسة العامة لعام ٢٠١١، كانت ركيزة أساسية من ركائز عملية كيمبرلي، المجتمع المدني، غائبة. وتلتزم الولايات المتحدة بالدفع قدماً بإصلاحات من شأنها أن تعيد المجتمع المدني إلى هذا المنتدى للتأكد من أن عملية كيمبرلي تعبر عن أصوات جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك أصوات المجتمعات المحلية والمنتجين والتجار والمستهلكين. والتزام هذه الجماعات واستعداد البلدان للعمل معها لا يزالان أمراً ضرورياً لتحقيق هدفنا الجماعي المتمثل في التصدي بفعالية للعلاقة بين الماس والصراع.

وبصفتنا الرئيس، سنلتزم بعرض قرارات مبنية على توافق الآراء بشأن القضايا الأساسية التي تواجه العملية على الجلسة العامة في عام ٢٠١٢. وجميع أصحاب المصلحة يتحملون مسؤولية عن ضمان أن يظل نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ، مع اقتراب الذكرى السنوية العاشرة لإنشائه، ذا أهمية. ومن بين أولوياتنا بصفتنا الرئيس، نعتزم السعي إلى تقييم ما إذا كانت هناك حاجة لإجراء تغييرات في الولاية الأصلية. وبالإضافة إلى ذلك، نتطلع إلى متابعة قرار جلسة كينشاسا العامة باستكشاف تكوين طاقم من الموظفين الإداريين الذين تشد الحاجة إليهم والذين يمكنهم التعامل بشكل أفضل مع المهام التقنية العديدة التي يُنتظر أن يقوم بها الآن رئيس عملية كيمبرلي وغيره من المشاركين. وأخيراً، سنسعى أيضاً إلى تشجيع مناقشة الكيفية التي يمكن للعملية أن تتقدم بها بشأن القضايا الأخرى المتعلقة بالحوكمة والإنفاذ والتنمية، ولا سيما فيما يتعلق بتحسين النتائج بالنسبة لعمال المناجم الحرفيين.

**الرئيس:** هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/66/L.34؟

اعتمد مشروع القرار A/66/L.34 (القرار ٢٠١٢/٦٦).

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة لممثل الولايات المتحدة الأمريكية.

**السيد ديلورنتس (الولايات المتحدة الأمريكية)**  
(تكلم بالإنكليزية): إنه لمن دواعي شرف الولايات المتحدة وامتنانها أن تتاح لها الفرصة لشغل منصب رئيس عملية كيمبرلي لعام ٢٠١٢، ونتطلع إلى العمل بشكل وثيق مع نائب الرئيس، جمهورية جنوب أفريقيا، في السنة المقبلة لتعزيز مصداقية العملية وفعاليتها عملها. ونشكر جمهورية الكونغو الديمقراطية على قيادتها بصفتها رئيسة عملية كيمبرلي في عام ٢٠١١.

إن عملية كيمبرلي تحرز تقدماً ملموساً في قطع الصلة بين التعامل غير المشروع في الماس الخام والصراعات المسلحة. ومع ذلك، فإننا نعتقد أنه لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به. وثمة حاجة إلى بذل مزيد من الجهود للتصدي لهذا التحدي على نحو كامل وبطريقة مجدية في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين. ونحن بحاجة إلى حلول متكاملة لتحديات التنمية والإنفاذ التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتجارة الماس - وهي حلول تستفيد من مشاركة القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية. وإلى أن يتم إجراء التغييرات اللازمة لضمان أن تحقق تجارة الماس الرخاء للجميع في مراحل سلسلة الإمداد كافة، ستستمر مخاطر استخدام الماس في تأجيج الصراع.

لقد واجهت عملية كيمبرلي سلسلة من التحديات المعقدة خلال السنوات القليلة الماضية، مما يثير تساؤلات حول مصداقية العملية واستدامتها في المستقبل. وستسعى

وختاماً، فإننا نتطلع إلى إشراك جميع أصحاب المصلحة في عام ٢٠١٢ فيما نواصل عملية كيمبرلي بمزيد من القوة والفعالية.

**الرئيس:** هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في احتتام نظرها في البند ٣٣ من جدول الأعمال؟  
تقرر ذلك.

**البند ١٢٧ من جدول الأعمال**

المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

رسالتا الأمين العام (A/66/620 و A/66/625)

رسالة من رئيس مجلس الأمن (A/66/660)

مشروع مقرر (A/66/L.35)

**الرئيس:** تنتقل الآن إلى النظر في مشروع المقرر A/66/L.35.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع المقرر؟

اعتمد مشروع المقرر A/66/L.35.

**الرئيس:** بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٢٧ من جدول الأعمال.  
رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٠.